ازمة الوقود بالعراق.. هل التآمر والصراع السياسي من بين اسبابها؟

بغداد ـ «قدس برس» ـ من اياد الدليمي:

على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أعوام على قيام ما سمته الإدارة الأمريكية بـ«العراق الجديد» إلا أن النقص الحاد في الوقود يضرب محطات وقود العاصمة العراقية بغداد طولا وعرضا.

أحمد مواطن عراقي امضى أكثر من يوم ونصف اليوم وهو يقف أمام محطة تعبئة الوقود في منطقة الصليخ شمال العاصمة بغداد، من أجل التزود بثلاثين لترا من الوقود مخصصة لكل سيارة.

حالة وان باتت مألوفة في «العراق الجديد» إلا أن الجديد فيه هو أن أغلب محطات تعبئة الوقود باتت تغلق أبوابها معلنة عن عدم توفر البنزين، في وقت تنتشر العشرات من بسطات براميل الوقود على الأرصفة وهي تبيع الوقود بأسعار تجاوزت أسعار الوقودالرسمية.

يقول أسعد طه، الذي يعمل سائق سيارة أجرة في بغداد، إن سعر وقود البنزين في محطات التعبئة هو 350 دينار للتر الواحد، بينما وصل سعره في السوق السوداء إلى 2000 دينار (الدولار يعادل 1450 دينار).

ويضيف في حديث لوكالة «قدس برس» «تأملنا خيرا أن تقضي هذه الحكومة على الأزمة، غير أنها للأسف زادت الطين بلة، وأصبح طابور الوقوف على محطات التعبئة أكبر من ذي قبل، محطات التعبئة تغلق أبوابها بعد أربع ساعات من فتحها فقط، ليخرج علينا أحد العاملين في المحطة ويبلغنا أن الوقود قد نفذ!، نكون قد قضينا يوما أو يومين من الوقوف، لا أحد من المسئولين يعير معاناة الشعب أي اهتمام، يعهرون كل يوم في التلفزيون ويقولون إن الأزمة سوف تنتهي غير إننا نفاجأ بان الأزمة تتعقد بعد ذلك» على حد تعبيره.

عندما استلم وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني مهامه قبل شهور قليلة تعهد خلال أول مؤتمر صحافي بالقضاء على أزمة الوقود خلال شهر واحد، و أكد الشهرستاني خلال هذا المؤتمر انه يعد خطة جديدة سوف تسهم في إنهاء الأزمة في اقرب وقت.

غير أن وعود الشهرستاني، كما يرى رجل الشارع اليوم، ذهبت أدراج الرياح، وامتدت أزمة الوقود من بغداد ومدن العراق البقية إلى مدن إقليم كردستان في شمال العراق التي شهدت تعاهرات واسعة وعارمة احتجاجا على تلك الأزمة، وكذا الحال في مناطق ومدن جنوب العراق، التي شهدت خلال الأيام القلية الماضية عددا من التعاهرات احتجاجا على تلك الأزمة.

يقول الناطق الإعلامي باسم وزارة النفط العراقي، عاصم جهاد، إن سبب أزمة الوقود يأتي نتيجة عدد من المشكلات. ويضيف الناطق في حديث لمراسل «قدس برس» ن العراق يحتاج إلى 22 مليون لتر يوميا من البنزين، كحد أدنى فيما يصل إنتاج مصافي النفط حاليا من هذا المنتج إلى من بين 8 إلى 10 ملايين لتر يوميا.

وأشار إلى أن «وزارة النفط فاتحت وزارة الكهرباء بهدف فصل المصافي عن الشبكة المباشرة للكهرباء حتى لا يحدث انقطاع مفاجئ للتيار الكهربي عن المصافي عند حصول توقف شامل في الشبكة الوطنية»، موضحا أن «هذا يؤثر بشكل كبير على إنتاج تلك المصافي».

وعن الواردات العراقية من البنزين قال جهاد «إن حجم واردات العراق من البنزين يصل إلى نحو ستة ملايين لتر يوميا، غير أن هذه العملية تتعرض أيضا لمشكلات من بينها تعثر عمليات الاستيراد وعدم انتظامها، خاصة من المنفذ التركي، إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول العالمية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الكميات التي يتم استيرادها».

وأشار إلى أنه «مخصص لعملية الاستيراد ما تصل قيمته إلى 350 مليون دولار شهريا في حين أن العراق بحاجة لاستيراد ما قيمته إلى 600 مليون دولار شهريا بالأسعار الحالية».

أزمة الوقود هذه انعكست على كافة الخدمات الأخرى في العراق، فالكهرباء وفي ظل صيف لاهب وصلت فيه درجة الحرارة إلى نحو 50 درجة مئوية اختفت. والسبب كما يقول مسؤولو وزارة الكهرباء هو عدم تجهيز محطاتها بالوقود من قبل وزارة النفط، في حين ارتفعت أجور النقل في العراق إلى عشرة أضعاف ما كانت سائدة عليه، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والسبب في كل ذلك هو غياب الوقود.

ويرى محللون أن العراق، وهو أحد أغنى بلدان العالم في الثروة النفطية، يعيش منذ الدخول الأمريكي لهذا البلد أزمة وقود خانقة، يرجعها بعضهم إلى سوء الإدارة، والبعض الآخر يؤكد أنها «أزمة مفتعلة» من قبل بعض الجهات، ومنها الإدارة الأمريكية و أطراف مشاركة في الحكومة.

وقالت مصادر مطلعة في تصريحات لـ«قدس برس» أن أزمة الوقود «أزمة سياسية» بالدرجة الاولى. وتابعت تلك المصادر أن أغلب ما يروج له من قبل مسؤولي وزارة النفط عن وجود عمليات إرهابية تعيق تزويد محطات الوقود «انما هي شماعة يجري تعليق أي فشل عليها»، حسب رأيهم.

وتقول تلك المصادر أن الصراع السياسي والحزبي والطائفي في العراق هو السبب الرئيسي في تلك الأزمة، وكذلك تردي الخدمات بشكل كامل، وأن «هناك أطرافا تسعى وبقوة إلى إفشال حكومة نوري المالكي، ليس المسلحين وحدهم، بل أن أحزابا سياسية مشاركة في الحكومة الحالية تريد إفشال الحكومة في أسرع وقت، وتعمد تلك الأطراف إلى قطع إمدادات الوقود عن بعض المناطق والمدن العراقية وخاصة العاصمة ، سواء من خلال تهريب النفط في البصرة وشمال العراق، أو من خلال استهداف شاحنات الوقود».

وعبرت المصادر عن حجم الأزمة بالقول «هناك مافيا نفطية كبيرة، تحولت إلى دولة داخل الدولة، تقوم بعمليات تهريب مبرمجة وبأسعار منخفضة جدا، حيث يجري تهريب النفط إلى إيران وبالتعاون مع جهات حكومية إيرانية، وبسعر 10 دولارات للبرميل الواحد، في حين يباع في الأسواق العالمية بنحو 60 دولارا، هذه المافيا تعمل بغطاء رسمي وحكومي، حيث إنها مشاركة بفاعلية في الحكومة الحالية أو السابقة».

عمليات تهريب النفط العراقي التي تحولت إلى واحدة من أبرز القضايا التي تعهدت معها الحكومة العراقية معالجتها، أصبحت على ما يبدو اكبر من قدرة الحكومة العراقية وأجهزتها الأمنية، التي تشير معلومات مؤكدة أنها تحولت هي الأخرى إلى طرف في الأزمة من خلال تسهيل عمليات التهريب مقابل عمولات ورشاوى، وفي هذا الصدد يتحدث أهالي البصرة عن أولئك الذين اصبحوا يمتلكون ثروات طائلة من خلال عملهم في تهريب النفط، أو من خلال عملهم في وحدات حرس الحدود في البصرة.

سائق سيارة يزودها بالوقود من محطة في بغداد

عراقيون يستخدمون الدراجات النارية لمواجهة نقص الوقود

■ بغداد ـ رويترز: حدا النقص المزمن في الوقود في بغداد عاصمة احدى أكثر الدول ثراء بالنفط في العالم وتردي الوضع الامني فيها بكثير من السكان الى التخلي عن السيارات وقيادة الدراجات النارية التي يتوافر لراكبها قدر أكبر من الامان وتحقق له وفرا اقتصاديا.

كما أن تلك الدراجات الصغيرة يمكنها المناورة بصورة أيسر حول الحواجز الاسمنتية الموضوعة في الشوارع للحماية من الانفجارات والتي تعوق الحركة في كثير من طرق العاصمة.

كما أن الدراجة النارية تجنب صاحبها الوقوف في صفوف الانتظار الطويلة عند محطات الوقود التي قد تمتد الى شوارع مجاورة وتربك حركة المرور في كثير من مناطق بغداد الرئيسية.

وقال أحمد جبار تاجر الدراجات النارية «صار لنا اربع سنوات الان نشتغل بهذه التجارة منذ سقوط النظام والى الان تقريبا اربع سنوات. في وقت النظام السابق لم تكن هنالك موتورات او مايسمى بالدراجات النارية لان استيرادها محدود فقط للمرور والجيش. أنا كنت بالجيش كانوا يجلبون لنا اثنين للبريد يعني الشباب كانوا يحلمون بركوب الموتور ولكن الان اختلف الوضع. يوجد العشرات منها والناس تشتري واحد او اثنين وهو امر عادي لان سعره مناسب».

وطبقا لما يقوله تجار في هذا المجال فان عدد الدراجات النارية التي تتدفق الى البلاد بصورة يومية يصل الى ما يقرب من الف دراجة نارية من مختلف الانواع. وتتراوح أسعارها بين 300 الى 350 دولارا أمريكيا للدراجة النارية الجديدة ومن 150 الى 200 دولار أمريكي للدراجة النارية المستعملة. وأضاف جبار «الناس استفادت منها. الموظف وحتى رجل المرور يأتون لنا ليشتروا الدراجات الصغيرة هذه أو هذه للتنقل السريع وغيره.

كما تسهم ايضا نوعية الوقود المتاحة في العراق واعتبارات ميكانيكية في زيادة الاقبال على الدراجات النارية بالنسبة لاولئك الذين يبحثون عن وسيلة ملائمة للانتقال.

وأوضح نبيل الذي يعمل ميكانيكيا ويكنيه عملاؤه بلقب «الياباني» نسبة الى الدراجات النارية اليابانية المستعملة التي لا يتاجر ولايصلح سواها «بالنسبة للموتورات البخارية لم يؤثر بها هذا البنزين السيء اللي توزعه محطات الوقود.

كما تن تعطلاتها بسيطة وقطع غيارها موجودة وهذا الشيء جعلها مرغوبة بالشارع». وأدت أعمال العنف وقلة الاستثمارات في مجال النفط الى الحاق الضرر بأنابيب النفط ومصافي التكرير مما أدى بالبلاد الى الاعتماد بصورة جزئية على المنتجات المستوردة التي تم تكريرها في الخارج.

وعلى الرغم من هذا فان سعر البنزين لا يزال رخيصا في العراق فسعر اللتر منه لا يزيد الا قليلا على سنت أمريكي واحد بالسعر الرسمي. لكن المحطات الرسمية للبيع بالتجزئة تشهد ازدحاما كثيفا من راغبي التزود بالبنزين الى حد اطلاق النار من جراء الخلاف على أسبقية الوقوف في الصف.

ونتيجة لذلك فان السوق السوداء شهدت انتعاشا حيث يباع البنزين فيها بسعر يتجاوز سعره الرسمي بمقدار عشرين مرة.

وتخريب أنابيب النفط العراقية على يد مسلحين هو سبب رئيسي اخر لنقص الوقود في العراق. لكن حتى أولئك الذين اختاروا ركوب الدراجات النارية لم يسلموا من التأثر بنقص امدادات الوقود مما دعا وزارة النفط العراقية الى تحديد حصص لكميات البنزين المخصصة لاصحاب الدراجات النارية.

ويقول بعض سكان بغداد ان هذا الاجراء سيدفع الكثير من العراقيين الى البحث عن وسيلة أخرى للانتقال.

وقال علي وهو عامل في محطة وقود في وسط بغداد انه حتى الدراجات سيتركوها لانه جاء كتاب من وزارة النفط يقيد تزويد الدراجات بالبنزين. وأضاف متهكما «أحسن شيء الان البايسكلات (الدراجات الهوائية). ندعوا من الدولة ان تطلب من أي دولة جارة وصديقة ان تزودنا بالبايسكلات. نحن لا نريد سيارات لان التطور لن يحدث لنا».

وقال وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني مؤخرا ان حجم ما ينتجه العراق يوميا من البنزين يبلغ عشرة ملايين لتر ويستورد سبعة ملايين لتر يوميا بينما يمتص السوق ما يصل الى 22 مليون لتر يوميا ويعوق «الارهاب والفساد الاداري» عمليات التوزيع.

ليبيا تدعو الشركات العالمية للمشاركة بالجولة الثالثة للتنقيب عن النفط

■ طرابلس ـ يو بي أي: دعت مؤسسة النفط الليبية امس الأحد كبريات الشركات النفطية العالمية للمشاركة في جولة التعاقد الثالثة لاتفاقيات استكشاف النفط وتقاسم إنتاجه في الجماهيرية بعد أن جذبت جولتان سابقتان منافسات حادة بين كبرى شركات النفط العالمية.

وحددت المؤسسة هذه الجولة الجديدة في 14 منطقة للتعاقد تشمل 41 قطعة على مساحة إجمالية تقدر بـ 99437 كيلومترا مربعا.

وذكرت مصادر نفطية ليبية مسؤولة أن مؤسسة النفط ستقدم عرضا للإمكانيات النفطية لكل القطع المعروضة وتوضيحا لإجراءات التعاقد والمشاركة في هذه الجولة وذلك في 24 آب (أغسطس(الجاري بمدينة طرابلس واليوم الأخير من نفس الشهر بالعاصمة البريطانية لندن.

وأشارت المصادر نفسها إلى أن المؤسسة حدد يوم 9 ايلول (سبتمبر) المقبل كآخر موعد أمام الشركات لتقديم عروضها فيما حددت يوم 20 كانون الاول (ديسمبر) المقبل موعدا لفتح مغلفات العروض والإعلان عن الشركات الفائزة بالجولة الثالثة.

يذكر أن عددا من كبريات الشركات الأمريكية وفي مقدمتها اميراداهس واوكسدنتال وشيفرون تكساكو شكلت عودة قوية للسوق الليبي بعد غياب استمر أكثر من 20 عاما بعدما تمكنت من الحصول على نصيب الأسد في أول جولة لمنح امتيازات التنقيب عن النفط الذي شمل 15 موقعا نفطيا.

ومنذ سنوات فتحت ليبيا أبوابها أمام الشركات للتنافس على امتيازات تنقيب ومشاركة في الإنتاج لتعزيز الاستثمارات النفطية في هذا البلد الذي تقدر احتياطاته بأكثر من 36 مليارا فيما يقدر الاحتياطي الحالي من الغاز بنحو 45 تريليون قدم مكعب.

وتسعى مؤسسة النفط الليبية من خلال هذه الخطط الى رفع إنتاج البلاد النفطي إلى معدله الذي كان في السبعينات والذي يقدر بأكثر من ثلاثة ملايين برميل في اليوم.

وفي هذا الخصوص أكد مدير المؤسسة شكري غانم ان مناقشات تجرى الآن مع العديد من الشركات العالمية بهدف تطوير معامل التكرير بالمشاركة.

وقال أن الهدف من ذلك هو تطوير المصانع البتروكيماوية والاستمرار بقوة في عمليات زيادة الاستكشافات الغازية والنفطية.

وأشار إلى أن بلاده مستمرة في عملية فتح الأبواب أمام الشركات العالمية النفطية للاستثمار والمشاركة في عمليات الاستكشاف والتنقيب.

وأوضح بأن بلاده قامت بوضع سياسة جديدة للنفط أثمرت بعودة العديد من الشركات العالمية النفطية الكبيرة خاصة بعد أن أزيلت الكثير من المشاكل العالقة بين ليبيا وبين بعض الدول.

وتشير الاستقراءت الجيولوجية المعدة عن ليبيا بأن 70 في المئة من المساحات الواعدة في اليابسة والمغمورة غير مستكشفة حتى ألان.

وكان خبراء جيولوجيون أكدوا أن ليبيا تمتلك احتياطيات نفطية تقدر بأكثر من 100 مليار برميل استنادا لمخططات الأحواض الرسوبية وهو ما يعني أن لديها مخزون يوازي 10 في المئة من احتياطيات العالم النفطية.

وقالت مصادر ليبية نفطية أن ليبيا التي لديها خطط استثمارات في مجال النفط والغاز تتجاوز قيمتها 30 مليار دولار، ويمكنها تصدير ثلاثة مليون برميل من النفط في اليوم بعد أن تمكنت من زيادة السعة التخزينية للنفط الخام في موانئ التصدير.

وأشارت هذه المصادر إلى أن تلك السعة وصلت إلى اكثر من 28 مليون برميل في الوقت الذي يجرى العمل فيه على استكمال المراحل الأخيرة من منظومة نقل الغاز بالأنابيب داخل ليبيا التي يبلغ طولها 2000 كم إلى جانب شبكة واسعة من الأنابيب لنقل النفط الخام تمتد من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب تبلغ طولها 5 آلاف كيلومتر.

وعلى طريق تعزيز هذه الاستثمارات النفطية سبق وان أقرت الحكومة الليبية تمويل ستة مشاريع استثمارية محليا في مجال النفط والغاز بما يعادل اكثر من ألفين وخمسمئة مليون دولار، من بينها مشروعان لتطوير عمليات اكتشاف النفط بحوض مرزق وأربعة مشاريع أخري لتوسيع شبكة نقل الغاز الساحلية وتطوير المنطقة الشرقية لحقل البوري البحري وتطوير حقل الفيل بالمنطقة بحوض مرزق وتطوير غاز غرب ليبيا.

ويشكل النفط قرابة 90 في المئة من موارد ليبيا العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) حيث تبلغ حصتها الإنتاجية مليون و300 ألف برميل في اليوم.

وقد تم تأميم النفط عام 1970 مع قيام الثورة الليبية وتوليها الحكم بقيادة الزعيم الليبي معمر القذافي.

الجزائر تتوقع سداد 763 مليون دولار من دينها المستحق لألمانيا الشهر المقبل

■ الجزائر ـ يو بي أي: توقع وزير المالية الجزائري مراد مدلسي، أن تفضي المفاوضات التي تجريها بلاده مع ألمانيا حول الديون الخارجية المستحقة لهذه الاخيرة إلى سداد كامل ومسبق لها مطلع الشهر المقبل.

وأوضح مدلسي في تصريح نشر السبت أن المفاوضات جارية مع آخر دائنيها في نادي باريس، ألمانيا «بهدف اختيار استحقاق الدفع المسبق لديون تقدر بحوالي 763 مليون دولار».

وقال مدلسي «إنه بموجب عملية التسديد المسبق للمديونية الخارجية التي تضاف إليها الديون التي جرى التعاقد بشأنها مع مؤسسات مالية متعددة الأطراف وهي البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية، ستنخفض قيمة الديون الخارجية للجزائر إلى نحو خمسة مليارات دولار مع نهاية العام الجاري» مشيرا إلى أن الديون كانت في حدود 15,5 مليار دولار في شباط (فبراير) الماضي.

وأضاف مدلسي أن بلاده سوف تبدأ مفاوضات مع مؤسسات مالية دولية فور الإنتهاء من سداد دينها لنادي باريس ونادي لندن.

وكشف أن الجزائر ستوقع الشهر المقبل اتفاقا لسداد مسبق لديونها البالغة 800 مليون دولار لنادي لندن «في حال توصل وفد البنك المركزي الجزائر وإدارة النادي».

وتسعى الحكومة الجزائرية منذ قرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة العام الماضي بتوقيف الإستدانة من الخارج والبدء في عملية السداد المسبق لديها مع ارتفاع احتياطاتها من الصرف حتى الشهر الماضي إلى 66 مليار دولار، إلى خفض نسبة خدمة الدين الخارجي إلى 5 بالمئة بعد انتهاء عملية السداد المسبق مع آخر أعضاء نادي باريس وهي ألمانيا.

ووقعت الحكومة الجزائرية الخميس الماضي مع الحكومة الإيطالية الإتفاق الـ16 منذ الإتفاق المتعدد الأطراف الذي وقعته في 11 أيار (مايو) الماضي مع دائنيها الـ17 من أعضاء نادي باريس لسداد مسبق لديونها المستحقة عليها لهذه المؤسسة والمقدرة بـ7.9 مليار دولار وبلغت قيمة الدين المسدد لإيطاليا 7.1 مليون دولار.

وكانت الجزائر سددت لليابان 445 مليون دولار وسويسرا 66 مليون دولار وفرنسا 1,6 مليار دولار والبرتغال 20 مليون دولار وهولندا 45 مليون دولار وبلجيكا 225 مليون دولار والدانمارك 54 مليون دولار والنمسا 369 مليون دولار والولايات المتحدة 625 مليون دولار من أصل 1,2 مليار دولار وإسبانيا 690 مليون دولار وكندا 255 مليون دولار والسويد 92 مليون دولار والنروج 15,6 مليون دولار وفنلندا 11,8 مليون دولار وبريطانيا 202 مليون دولار، بينما ينتظر ان تسدد لألمانيا 763 مليون دولار الشهر المقبل.

تراجع التضخم في ايران الى 10,3 %

■ طهران ـ رويترز: اظهرت البيانات على موقع البنك المركزي الايراني على الانترنت ان مؤشر اسعار المستهلكين زاد 10,3 في المئة خلال 12 شهرا حتى 21 حزيران (يونيو) نزولا من 10,5 في المئة خلال عام حتى 21 ايار (مايو).

وبلغ معدل التضخم 13,7 في المئة خلال 12 شهرا حتى 21 حزيران (يونيو) 2005 .

واظهرت البيانات التي نشرت على موقع البنك المركزي على الانترنت زيادة نسبتها 1,6 في المئة في اسعار المستهلكين في المناطق الحضرية خلال شهر حتى 21 يونيو ارتفاعا من 0,9 في المئة خلال شهر حتى 21 مايو.

ورغم ان معدل التضخم اقل منه في العام الماضي الا ان الاقتصاديين حذروا من ان السياسات النقدية التوسعية للحكومة قد تشعل التضخم.

وفاز الرئيس محمود احمدي نجاد بانتخابات الرئاسة الايرانية في العام الماضي واعدا بتحسين مستويات معيشة الفقراء من خلال توزيع دخل النفط بشكل اكثر عدالة.

وتستخدم حكومته احتياطيات محتجزة من عوائد النفط لتغطية بعض النفقات الجارية رغم ان الصندوق مخصص لتمويل الانفاق على الاستثمارات او لدعم الموازنة اذا تراجعت اسعار النفط. لكن اسعار النفط ما زالت قرب اعلى مستوياتها.

توقيع اتفاق بين ايران والعراق لمقايضة النفط الخام بمنتجات مكررة

■ طهران ـ رويترز: قالت وكالة العمال الايرانية للانباء ان ايران والعراق وقعا اتفاقا امس الاحد تستورد ايران بموجبه النفط الخام العراقي وتصدر مقابله منتجات نفط مكررة.

ونقلت وكالة الانباء شبه الرسمية عن كاظم وزيري هامانه وزير النفط الايراني قوله بعد توقيع الاتفاق مع نظيره العراقي حسين الشهرستاني الذي يزور طهران «سينفذ فريق خبراء مشترك محتوى الاتفاق خلال اسبوع».

وقال وزيري هامانه ان العراق سيورد ما يصل الى 100 الف برميل يوميا من النفط الخام الى مصفاتين في عبادان وكرمان شاه القريبتين من الحدود العراقية. وقال «وفي المقابل سيتسلم العراق مليوني لتر من الكيروسين الايراني برا بشاحنات صهريج».

ولم يتضح على الفور ما اذا كان الخام العراقي سيستخدم في انتاج الكيروسين. ولم يتسن الوصول الى مسؤولين بوزارة النفط الايرانية للتعليق.

وكان الجاران وقعا اتفاقا مبدئيا في 2005 لتصدير 150 الف برميل يوميا من النفط الخام من مدينة البصرة الجنوبية الى مصفاة عبادان عبر خط انابيب مزدوج على ان ترسل ايران في المقابل البنزين والسولار والكيروسين الى العراق.

وقال تقرير وكالة العمال الايرانية للانباء امس ان البلدين يدرسان ايضا التعاون فيما يتعلق بحقول النفط الواقعة على حدودهما لكنها لم تعط اي تفاصيل.

وعطل اتفاقات ايران مع العراق العنف الذي يشهده الاخير وتحفظات واشنطن على ابرام اتفاقات مقايضة في مجال الطاقة او النفط بين الجارين.

والبلدان عضوان في منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك.

والنفط مصدر العراق الرئيسي للعملات الصعبة المطلوبة لاعادة بناء اقتصاده ويحتاج العراق بشدة لعوائد تصدير النفط لتمويل اعادة البناء.

ويملك العراق ثالث احتياطي نفطي عالمي لكنه مضطر الى استيراد قسم من حاجاته من المنتجات النفطية المكررة بسبب الهجمات التي تتعرض لها منشآته النفطية من قبل مجموعات مسلحة.

الاسكندرية تقر 3 مشروعات خدمات بترولية باستثمارات 17,5 مليون دولار

■ الاسكندرية (مصر) ـ رويترز: وافق مجلس ادارة المنطقة الحرة العامة في الاسكندرية امس الاحد على اقامة ثلاثة مشروعات جديدة لتقديم الخدمات البترولية للشركات العاملة تحت مظلة الهيئة المصرية العامة للبترول. ويبلغ حجم الاستثمارات 100 مليون جنيه (17,42 مليون دولار).

وقال محمد عبد السلام المحجوب محافظ الاسكندرية ان نسبة الاستثمارات المصرية في المشروعات الثلاثة تبلغ 18 مليون جنيه بنسبة 18 في المئة من اجمالي رؤوس الاموال فيما تبلغ نسبة رأس المال الاجنبي 82 في المئة.

وقال المحجوب لرويترز ان الاسكندرية بها حاليا أكثر من 85 في المئة من شركات الخدمات البترولية البحرية التي تعمل في مصر حيث يوجد حاليا حوالي 110 شركات للخدمات البترولية منها 90 شركة داخل المنطقة الحرة والباقي خارجها.

وأشار الى أن اقبال شركات الخدمات البترولية على العمل في الاسكندرية في السنوات القلية الماضية يرجع الى انها اصبحت مركزا للصناعات البترولية في مصر حيث يوجد بها حاليا 51 في المئة من الصناعات البترولية ومعامل التكرير.

مصر تسمح باستيراد 150 الف طن دواجن دون جمارك

■ الاسكندرية (مصر) ـ رويترز: قال رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة المصري ان الحكومة قررت فتح باب استيراد الدواجن بكمية أقصاها 150 ألف طن دون جمارك حتى نهاية كانون الاول (ديسمبر).

واشار الى أن أول شحنة من هذه الكمية ستصل في الاول من ايلول (سبتمبر).

وفي لقائه مع أعضاء الغرفة التجارية في الاسكندرية امس الاحد قال انه تم تشكيل لجنة تضم جميع الجهات المعنية لمتابعة استيراد الدواجن وانها اذا رأت ان هناك توازنا في السوق سيتم وقف استيراد الدواجن.

وكانت الحكومة قد قررت فتح باب استيراد الدواجن والغاء الرسوم الجمركية عليها والبالغ نسبتها 32 في المئة.

وسمحت الحكومة باستيراد الدواجن بعد انتشار مرض انفلونزا الطيور الذي اثر تأثيرا بالغا على الثروة الداجنة في مصر.

وقال رشيد ان الانتاج المحلى من الدواجن اخذ في التحسن.

تعاون مصري ايطالي بمجال صناعة النسيج

■ القاهرة ـ قنا: أعلن المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة أنه يجري حاليا تنفيذ مشروع لترويج الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة والمنسوجات والغزول القطنية الى الاسواق الايطالية والاوروبية وذلك بالتعاون بين الحكومتين المصرية والايطالية. ويستمر المشروع لمدة عامين قابلة للتجديد.

وأشار الوزير المصري في تصريحات نشرت امس الى انه سيتم انشاء مركزين للترويج، أحدهما في مصر والاخر في ايطاليا.

ويتولى المركز الثاني عملية الترويج للصادرات المصرية من الملابس الجاهزة والمنسوجات ومساعدة الشركات العاملة في هذا القطاع لحل المشاكل الفنية التي تواجهها، خاصة في عمليات التسويق والتصدير واختراق الاسواق الجديدة، بالاضافة الى العمل على تعزيز المنتجات القطنية في أسواق الاتحاد الاوروبي، والترويج للاقطان المصرية المتميزة طويلة التيلة وفائقة الطول، والتأكيد على أن هذه الاقطان هي أفضل الاقطان لانتاج منتجات عالية الجودة.

وقال الوزير المصري أن هذا التعاون يمثل فرصة كبيرة لزيادة الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة الى الاسواق العالمية وخلق شراكات بين الشركات المصرية والايطالية والاستفادة من الخبرات الايطالية التسويقية والتكنولوجية وفنون الموضة العالمية فى هذا المجال.

وأضاف الوزير أن هذا المشروع يهدف أيضا الى تحقيق الاهداف التصديرية للشركات ومساندتها لرفع مستويات الجودة وتطبيق نظم ادارة الجودة الشاملة على مختلف المستويات وتحسين أداء هذه الشركات من خلال تطبيق أفضل نظم الانتاج الحديثة لتخفيض تكلفة الانتاج وتقليل نسبة الهالك في كل مراحل الانتاج وزيادة الانتاجية وتحقيق الاستفادة القصوى من الخامات المستخدمة وتطبيق أحدث بحوث العمليات الصناعية والمساعدة على ادخال الابتكارات الجديدة في صناعة الغزل والنسيج.